تسميتهم يقولون ان الجنس ماخوذ من المادة والفصل من الصورة فقد
ظهر بهذا ان الاجزاء الخارجية متحدة بالذات مع الاجزاء العقلية متغايرة لها
بالاعتبار فلا يرد ما قال قائل والتغاير وجوبا لو كان لشئ واحد اجزاء عقلية
وخارجية لزم تعدد الحقايق لشئ واحد وايضا ليسقط ما في شرح المواقف
من لزوم تعدد الحدود لشئ واحد هذا تلخيص ما في الحاشية ثم ههنا ابحاث
الاول ما اورده وحيد العصر فريد الدهر ابونا واستاذنا نظام الملة و
الدين افاض الله تعالى عليه انوار رحمته واسكنه في المقام خلته انهم قالوا
هيولى العناصر مخالفة لهيولى الافلاك بالمهية مع اتفاق صورها في
المهية فهيولى العناصر ان اخذت لا بشرط يكون جنسا والصورة فصلا
ان اخذت كذلك فيلزم عموم الفصل من الجنس وقد منعوا ذلك الثاني
المهية كما تختلف باختلاف الفصول كذلك تختلف باختلاف الاجناس
وجنس العناصر مخالف لجنس الافلاك لكونهما ماخوذين من مواد مختلفة
الحقايق فيلزم ان لا يكون الجسم حقيقة واحدة والثالث قد صرح
الشيخ ان جنس الانسان ماخوذ من بدنه وفصله من نفسه وقد قالوا
النفس يبقى بعد خراب البدن فيلزم بقاء الفصل بدون الجنس ثنائه
فيه والرابع قال الشيخ النفس الناطقة مركبة عقلا بسيطة خارجا
وهي في مرتبة لا بشرط شيء فصل فيلزم تركيب الفصل وهو خلاف
ما تقرر عندهم والاشكال الاخيران انما نشاء من القول باجتماع
التركيبين في الانسان والاول من القول باجتماع في الجسم فلو انكر سقطت
من البين هذا والله اعلم الرابع قالوا ان الكلي جنس الخمسة فهو اعم
من الجنس واخص منه لكونه فردا له فيلزم كون شئ واحد اعم واخص معا

دهم

وحله ان كلية الجنس باعتبار الذات اي مصداق حمل الكلي نفس ذات
الجنس لكونه ذاتيا له وجنسية الكلي باعتبار العرض اي اعتبار عروض
خصه منه له واعتبار الذات غير اعتبار العرض فالاعمية والاخصية
باعتبارين فلا خلف وبتفاوت الاعتبارات يتفاوت الاحكام ومن جواب
ما قيل ان الكلي فرد لنفسه لصدقه على نفسه وغيره من الكليات والفرد
مغاير لما هو فرد له فهو غيره فيكون مسلوبا عنه بالحمل الاولي والحال ان
سلب الشئ عن نفسه محال وجه الدفع ان الكلي عينه باعتبار نفسه وفرده
باعتبار عروض مبدءه له فلا محذور نعم يلزم كون حقيقة الشئ عينا له
وخارجا عنه لكن لما كان باعتبارين كما عرفت فلا محذور ومن ثم قيل لولا
الاعتبارات لبطلت الحكمة الخامس قيل الجنس ان كان موجودا فهو متشخص
لان الوجود بدون التشخص غير معقول فكيف مقوليته على كثيرين والا لكن
موجودا كيف يكون مقوما للجزئيات الموجودة لان مفهوم الموجود موجود
وحله ان اريد في الشق الاول ان كل موجود معروض التشخص فذلك
مسلم لكن لا يتم عدم المقولية على كثيرين بل ذلك دليل التقسيم والاشتراك
فانه اذا قطع النظر عن العارض يبقى المعروض مشتركا وان اريد ان التشخص
عينه او جزؤه فمم كيف ودخول التشخص في كل موجود مم بل هو امر عقلي
ينتزع من المهية المتشخصة بنفسها في مراتب الوجود الكلي الثاني النوع
وهو المقول المراد بالاسم الكلي على الكثيرة المتفقة بالحقيقة في جواب
ما هو وكل كلي بالنسبة الى حصصها نوع حقيقي انكان المراد ما هو المشتهر
بين المتاخرين من الكلي مع التقييد بان يكون داخلا والقيد خارجا عنه
فنوعية الحقيقة بالنسبة اليها غير ظاهر كيف وح صار الحقيقة جزءا

Copyright © King Saud University
جامعة الملك سعود